إجابة نموذجية لمقياس الاتصال و التحرير الإداري

المستوى: سنة أولى ماستر التخصص، اقتصاد النقدي و مالي

الجواب الأول

1- عناصر عملية الاتصال: (03.5)

- **الرسالة:** هي موضوع الاتصال و تتضمن أفكار و أراء أو معلومات التي إما تقال شفهيا أو كتابيا.
- **المستقبل:** شخص يستلم الرسالة و يقوم بترجمتها بأسلوب يعتمد على خبراته و ثقافته السابقة
- **وسيلة الاتصال:** يمكن تشبيه الوسيلة بأنها القناة التي تمر من خلالها الرسالة بين المرسل و المستقبل فهي باختصار عبارة عن قنوات للاتصال و نقل المعرفة.
- **المرسل، الترميز، التغذية العكسية، التشويش.**

2- مفهوم الاتصال الرسمي مع ذكر أهم أنواعه(3.5)

هو ذلك الاتصال التي يتم في المنظمات المختلفة و يكون خاضع في مساراته و قنواته للاعتبارات التي تحددها القوانين و الأنظمة و اللوائح و القواعد العامة السارية في هذه المنظمات. بصفة عامة تنقسم إلى ثلاث أنواع أخرى:

- **الاتصال النازل:**تتدفق من أعلى التنظيم إلى أسفله (من مدير المدرسة إلى مختلف العاملين في المدرسة من معلمين و موظفين ز مستخدمين....) و تهدف إلى نقل الأوامر و التعليمات و التوجيهات و القرارات، و تتم عادة بالعديد من الصيغ المألوفة في الاتصال، مثل المذكرات و التعاميم و المنشورات و اللقاءات الجماعية، و غالبا ما تكون التغذية العكسية في هذا النوع من الاتصالات منخفضة.
- **الاتصالات الصاعدة**: من الأسفل إلى الأعلى السلم الإداري و تكون في شكل طلبات أو تبليغ انشغالات ووجهات نظر، أو تقديم مقترحات فيما يسمح به السلم الإداري.
- **الاتصال الأفقي**: يتم هذا الاتصال بين الأفراد نفس مستوى الإداري، والذي يسمح عادة بالحصول على معلومات لا يمكن الحصول عليها عن طريق الاتصال العمودي كما يسمح بالتنسيق بين مختلف المصالح و الفروع من أجل فاعلية أكبر. يسمح ب:

- تشجيع التعاون و نشر المعلومة بين الأفراد داخل نفس مستوى الإداري

- ضمان التنسيق بين مختلف الوحدات الإدارية فيما يخص الأعمال المشتركة و في المواقف المختلفة.

- تجنب الخلافات بالتحاور و التفاوض.

3- أهم عناصر الرسالة الإدارية: تشمل الرسالة الإدارية العناصر التالية(04.5)

- الرأسية (اسم الدولة): يتم كتابة عبارة الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية في أعلى وسط الصفحة وفي سطر واحد بأحرف بارزة لإضفاء الطابع الرسمية على الرسائل و الوثائق الإدارية و تمييزها عن غيرها من الوثائق و المراسلات المتبادلة بين الأشخاص الطبيعية والمعنوية.
- الطابع اسم الإدارة المرسلة يكتب اسم الإدارة المرسلة في أعلى وعلى يمين الصفحة ويحتوي على بيانات تؤدي إلى تحديد المصلحة المرسلة بدقة الشيء الذي يساعد المرسل إليه على معرفة مصدر الرسالة وعنوانه ويراعي في الطابع ذكر الجهة الوصية إن كانت عليه وصاية قانونية مثل ذلك الرسالة الصادرة عن إدارة البلدية يظهر طابعها الجهة الوصية التي هي الولاية والدائرة

ولاية:.....

دائرة:.....

بلدية:.....

- بيان صفة المرسل: أي المنصب الخصوصي أو الوظيفة التي تخول للموقع على الرسالة أو من ينوب عنه صلاحية إصدار هذه الوثيقة باسم المصلحة العمومية التي يديرها أو يمثلها وتكتب هذه الصفة في الوسط من الجزء العلوي للرسالة ميلا إلى اليسار، مثل سيد رئيس الدائرة.
- الرقم التسلسلي، المكان و التاريخ، صفة المرسل إليه، الموضوع، المرجع، المرفقات، صلب الرسالة، عبارة المجاملة، التوقيع، وجهة نسخ الرسالة.

الجواب الثاني:

1- الفرق بين جداول الإرسال و البرقية:(02)

- **جداول الإرسال**: وثيقة تستخدم لإثبات نقل الوثائق أو المستندات بين المصالح الإدارية المختلفة في نفس الوحدة أو بين وحدات إدارية مستقلة و يتم التأشير على النسخة الثانية من الجهة المستقبلة قبل استرجاعها للمرسل.

إجابة نموذجية لمقياس الاتصال و التحرير الإداري

المستوى: سنة أولى ماستر **التخصص، اقتصاد النقدي و مالي**

- **البرقية الرسمية:** هي وثيقة إدارية من وثائق التبليغ و الإخبار تستعمل لغرض موجز و قضية هامة، يتم استعمالها في حال الإستعجال و الضرورة فقط لإعطاء التعليمات أو الحصول على معلومات أو الأمر بتنفيذ أمر مستعجل.

2- الفرق بين القرار و المقرر:(2 ن)

- القرار : يعرف بأنه إجراء تتخذه السلطة الإدارية (الوزير ،أو الوالي، أو الرئيس ، المجلس الشعبي البلدي)لضمان تنفيذ النصوص التشريعية،و التنظيمية.
- المقرر فهو :يتقرب شكلا ومضمونا من القرار غير انه يصدر عن مدراء الهيئات والمؤسسات العمومية (ذات طابع الإداري وذات الطابع العلمي ،والثقافي ،والمهني ...) في حدود الصلاحيات المخولة لهم قانونا.
- - الفرق بين التعليمة و الإعلان(02)
- التعليمة: وثيقة ذات أهمية خاصة تصدر غالبا عن سلطات إدارية عليا و نشرها يتم بصورة واسعة لكونها توجه لمصالح المركزية و المصالح الخارجية
- الإعلان: وثيقة إدارية مؤقتة تصدرها الإدارة عامة أو خاصة لتبليغ و إعلان الموظفين بخصوص انشغالات تهمهم أو الإعلام للمشاركة في الامتحانات أو مسابقة داخلية أو خارجية كما يمكن أن يكون موضوع الإعلان موجها لفئة غير الموظفين أو العاملين بالإدارة.
- - الفرق بين المراسيم الرئاسية والمراسيم التنفيذية:(2 ن)
- المراسيم الرئاسية :هي الأداة التي يتدخل بواسطتها رئيس الجمهورية لممارسة سلطاته التنفيذية في المسائل غير المخصصة للقانون.

- المراسيم التنفيذية :هي نصوص تنظيمية تصدر من طرف الوزير الأول لأجل تنفيذ قوانين وتنظيمها على أن تعرض على رئيس الجمهورية قبل إصدارها .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique Et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــــة تيـــسمسيـــلت
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

Ministère de l'Enseignement SupérieuretdelaRechercheScientifique
Université de Tissemsilt
FSEGC

امتحان السداسي الأول السنة أولى ماستر اقتصاد نقدي ومالي مقياس اقتصاد التأمينات

نص الامتحان.

يعد قطاع التأمين من القطاعات الهامة والحيوية، من خلال الدور الرئيسي الذي تمارسه شركات التأمين في المنظومة الاقتصادية بشكل عام، في تقليل المخاطر وتعويض المتضررين بما يؤدي إلى تطور واستقرار النشاط الاقتصادي، من هذا المنطلق حرصت الجزائر على تنظيم قطاع التأمين وفق أفضل المعايير والممارسات المهنية وتطبيقها.

من خلال هذه الفقرة ,الجداول"صفحة 2" و مستندا على المكتسبات من المقياس اجب عن الأسئلة التالية على شكل مقال محترما ترتيب الأسئلة:

1- **من خلال الجدول 01 ما هو رأيك في تركيبة ومساهمة شركات التأمين الناشطة في الجزائر ؟**
2- **من خلال تحليلك للجدول 2 ما هي أهم الملاحظات التي يمكن تسجيلها مع تقديم تفسيرات منطقية؟**
3- **بعد مقارنتك للجدولين 03 و 04 ما هو تقييمك لأداء قطاع التأمينات في الاقتصاد الوطني؟**
4- **إن قطاع التأمينات يقدم خدمة اقتصادية واجتماعية أذكر أهمها ؟**

.....بالتوفيق للجميع.

السنة الجامعية 2024-2025

الجدول رقم 01: يمثل إنتاج التأمين حسب الشركات **الوحدة**: مليون دج

السنوات / الفروع	2010		2011		2012		2013		2014	
	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة
SAA	20 072	% 25	21 147	% 24	23 163	% 24	25 759	% 23	26 586	% 21
CAAR	12 802	% 16	13 740	% 16	14 097	% 14	15 198	% 13	16 088	% 13
CAAT	14 083	% 17	14 637	% 17	15 502	% 16	18 114	% 16	20 192	% 16
TRUST ALG	1859	% 2	1868	% 2	2314	% 2	2725	% 2	2613	% 2
CIAR	5981	% 7	6113	% 7	6680	% 6	7585	% 7	8859	% 7
2A	3039	% 4	3203	% 4	3595	% 4	4057	% 4	3943	% 3
MAATEC	60	% 0	81	% 0	157	% 0	397	% 0	512	% 0
CNMA	6748	% 8	6732	% 8	8085	% 8	9593	% 8	11 268	% 9
CASH	7481	% 9	7900	% 9	8376	% 9	9720	% 9	12 002	% 10
SALAMA	2540	% 3	2797	% 3	3277	% 4	4015	% 4	4491	% 4
ALLIANCE	3423	% 4	3903	% 5	3715	% 4	4150	% 4	4427	% 4
GAM	2911	% 4	2849	% 3	3373	% 4	3303	% 3	3506	% 3
CARDIF	715	% 1	901	% 1	1073	% 1	1208	% 1	1374	% 1
AXA domma	–	–	02	–	382	–	1211	% 1	2491	% 2
SAPS	–	–	241	–	1070	% 1	1199	% 1	1272	% 1
TALA	–	–	561	% 1	1169	% 1	1327	% 1	1556	% 1
CARAMA	–	–	–	–	1799	% 1	1929	% 2	1539	% 1
AXA vie	–	–	–	–	251	–	769	% 1	1165	% 1
MACIR vie	–	–	–	–	977	% 1	1131	% 1	1109	% 1
MUTUALISTE	–	–	–	–	578	–	606	% 1	512	% 0
المجموع	81 713	%100	86 675	%100	99 630	%100	113 995	%100	125 505	%100

الجدول رقم 02: يمثل إنتاج السوق حسب الفروع. **الوحدة**: مليون دج.

السنوات / الفروع	2010		2011		2012		2013		2014	
	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة
تأمين السيارات	40 329	% 50	43 958	% 51	53 118	% 53	61 073	%54	65 360	% 52
تأمين الممتلكات	26 708	% 33	29 215	%34	32 559	% 33	37 030	%32	42 850	% 34
النقل	6054	% 7	5679	% 6	5262	% 5	5749	%5	6406	% 5
أخطار فلاحية	1051	% 1	1047	% 1	1398	% 1	1758	%2	2052	% 2
تأمين الأشخاص	7533	% 9	6761	% 8	7290	% 7	8381	%7	8834	% 7
تأمين القرض	47	% 0	14	% 0	3	% 0	4	%0	3	% 0
المجموع	81 713	% 100	86 675	% 100	99 630	% 100	113 995	%100	125 505	%100

الجدول رقم 03: يمثل تطور رقم أعمال قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة (2014/1995) **الوحدة**: مليار دج

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
رقم أعمال قطاع التأمين	13.6	15.5	16	16.4	17.5	19.5	21.3	29.1	31.2	36.7
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رقم أعمال قطاع التأمين	41.4	46.5	53.7	67.8	77.4	81.7	86.6	99.6	113.9	125.5

الجدول رقم 04: يمثل تطور مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام للفترة (2014/1995)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
معدل الاختراق	%0.67	%0.58	%0.58	%0.59	%0.54	%0.49	%0.51	%0.64	%0.59	%0.60
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل الاختراق	%0.55	%0.55	%0.57	%0.61	%0.77	%0.68	%0.71	%0.75	%0.68	%0.73

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique Et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــــة تيـــسمسيـــلت
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

Ministère de l'Enseignement SupérieuretdelaRechercheScientifique
Université de Tissemsilt
FSEGC

التصحيح النموذجي لامتحان السداسي الأول السنة أولى ماستر اقتصاد نقدي ومالي مقياس اقتصاد التأمينات

1- نلاحظ من خلال الجدول01 أن نشاط التأمين في تحسن مستمر، ويترجم ذلك بحجم الأقساط المحققة سنة بعد أخرى، إذ انتقل حجم الأقساط من 81.7 مليار دج سنة 2010 إلى 125.5 مليار دج في سنة 2014 محققا بذلك زيادة تقدر ب 43.8 مليار دج وكان لشركات التأمين العمومية مساهمة كبيرة في هذه الزيادة (CAAR ,CAAT ,SAA) ، كما ساهمت الشركات الجديدة التي اعتمدت في هذه الزيادة بحوالي 10 مليار دج لا كن هيمنت المؤسسات العمومية تبقى واضحة رغم الجهود المبذولة...
..... 4 نقاط

2- من خلال الجدول 02 نلاحظ أن سوق التأمينات تحت سيطرة وهيمنة فرعين كبيرين هما فرع السيارات وفرع تأمين الممتلكات، فهما يستحوذان على ما يفوق ال % 80 من مجموع الأقساط ,وهذا راجع للطبيعة الإجبارية لهذين النوعين من التأمينات.
على غرار جميع السنوات ظل سوق التأمين ممول من قبل الأقساط الناجمة عن فرع السيارات، فهو يمثل % 52 من إنتاج السوق في 2014 وعليه فقد حقق هذا الفرع زيادة قدرت ب 25 مليار دج من سنة 2010 إلى سنة 2014 وترجع هذه الزيادة إلى:
-تطور حظيرة السيارات في الجزائر؛
-تطور مجال عقد تأمين السيارات، الضمان المغطي لكل الأخطار رغم حصتها الضعيفة (7%) عرفت التأمينات على الأشخاص زيادة بحوالي 1.3 مليار دج، حيث ارتفعت من 7.5 مليار دج في سنة 2010 إلى 8.8 مليار دج في 2014 ، ونتجت هذه الزيادة بالخصوص عن الخدمات المقدمة من طرف الشركات التي اعتمدت حديثا المختصة بالتأمين على الحياة.....**4 نقاط**

3- بعد مقارنة الجدولين 03 و 04 نلاحظ أن نشاط التأمين يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالنشاط الاقتصادي، فتراجع معدل النمو الاقتصادي في بداية التسعينات أثر سلبا على رقم أعمال قطاع التأمين حيث انخفض معدل اختراق رقم الأعمال الإجمالي بالنسبة للناتج الداخلي من % 1.2سنة 1992 إلى % 0.75 سنة 1993 و% 0.46 سنة (PIB) 1994 الخ مع العلم "معدل الاختراق يمثل حاصل قسمة رقم الأعمال الإجمالي للقطاع خارج الموافقات الدولية إلى الناتج المحلي الخام ".
كما سجل هذا المعدل ارتفاعا ملحوظا في سنة 2009 مقارنة بعام 2008 بنسبة% 0.77 ، وخلال السنوات من 2010 إلى غاية2014 تحسن المعدل قليلا، ليتراوح مابين % 0.68 و .% 0.75 لكنه بقي ضعيف ودون مستوى التطلعات، وهذا راجع إلى الزيادة الكبيرة المحققة في الناتج المحلي الإجمالي بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، رغم التطور الإيجابي في إنتاج التأمين في الفترة 2008 إلى غاية 2014 إلا أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب، ومازال القطاع بحاجة للمزيد من الاهتمام والتطوير لتحقيق الأهداف المرجوة منه.....**4 نقاط**

4- إن الهدف الأساسي للتأمين هو توفير التغطية التأمينية للأفراد والمنشآت من نتائج الأخطار المختلفة التي يمكن مواجهتها، بذلك فهو يساهم في توفير الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.
يعتبر التأمين وسيلة للاستثمار من خلال تكوين رؤوس الأموال التي تتجمع من الأقساط، حيث تدفع منها التعويضات عند وقوع الحوادث ويحتفظ بجزء منها كاحتياطي، والباقي يستغل في تكوين رؤوس أموال واستعمالها لتمويل المشاريع الاستثمارية، أما العنصر الادخاري فيظهر جليا في تأمينات الحياة وعقود التأمين المختلطة.
العمل على زيادة الإنتاج :ذلك لما يتميز به التأمين من توفير تغطيات تأمينية من أخطار كثيرة، مما يشجع الأفراد والمنشآت على الدخول في مجالات إنتاج جديدة أو التوسع في مجالات إنتاجهم الحالية، كما يعمل على إحلال مشروعات منتجة محل المشروعات التي تعرضت للتلف الكلي أو الجزئي، بالتالي تعود العملية الإنتاجية لمستواها في وقت وجيز.
يعمل التأمين بقطاعاته المختلفة على امتصاص جزء كبير من البطالة في المجتمع؛ ذلك عن طريق التوسع في التأمين يقتضي توافر حد أدنى من العمالة بأنواعها المختلفة فنية وإدارية ومهنية، من إداريين ومحاسبين وفنيين وعمال في المراكز الرئيسية للشركات وفروعها ,وكالاتها المختلفة.....الخ **.....4 نقاط**

الشكل العام ا أسلوب..... 4نقاط

السنة الجامعية 2024-2025

جامعة أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الأجوبة النموذجية لمقياس المحاسبة العمومية

لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص اقتصاد نقدي ومالي السداسي الأول 2024-2025

تاريخ الامتحان :13-01-2025 الساعة: 13:30-15:00

الأجوبة النموذجية

الجواب الأول: (12 ن)

الإجابة على هذا السؤال تحتاج إلى مقال تحليلي يتضمن مقدمة، عرض، وخاتمة (متضمنا المعطيات التالية):

يمكن حصر مجال المحاسبة العمومية في جانبين: الجانب العضوي ويتعلق بالهيئات الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية أي الهيئات العمومية، والجانب المادي ويخص العمليات التي تطبق عليها هذه القواعد، أي العمليات المالية.

على هذا الأساس فقد حدد القانون 23-07 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي الهيئات الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية والمذكورة على سبيل الحصر في المادة الأولى من هذا القانون والمتمثلة في الدولة، الجماعات المحلية، المؤسسات العمومية الادارية والمؤسسات العمومية للصحة، الأشخاص المعنوية الأخرى المكلفة بتنفيذ كل أو جزء من برنامج الدولة في مفهوم القانون العضوي رقم 18-15 مؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم.

ما يميز هذه الهيئات عن غيرها من المؤسسات العمومية الاقتصادية ذات الطابع الصناعي والتجاري هو كونها خاضعة للقانون العام أي أن إدارتها تتم وفق قواعد القانون الإداري.

أما عن العمليات المالية (الجانب المادي) فهي العمليات الناتجة عن تنفيذ ميزانيات الهيئات العمومية (أو بيانات تقدير إيراداتها ونفقاتها) من طرف الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين فهي تتعلق أساسا بما يلي:

- ✓ العمليات الميزانياتية
- ✓ عمليات الخزينة
- ✓ عمليات الممتلكات

1. **عمليات الميزانية:** تتضمن إجراءات تنفيذ الميزانية في مجال النفقات والايرادات.

1.1. **الإجراءات في مجال النفقات:** وتمر بمرحلتين:

-المرحلة الإدارية: يقوم بها الأمر بالصرف من خلال (الالتزام، التصفية، الأمر بالدفع أو تحرير الحوالة).

-المرحلة المحاسبية: يقوم بها المحاسب العمومي من خلال (الدفع أو صرف النفقة).

2.1.**الإجراءات في مجال الإيرادات**: وتمر بمرحلتين أيضا:

-المرحلة الإدارية: يقوم بها الأمر بالصرف من خلال (الاثبات، التصفية، الأمر بالتحصيل).

-المرحلة المحاسبية: يقوم بها المحاسب العمومي من خلال (عملية التحصيل).

2. **عمليات الخزينة**: تنتج موارد الدولة وأعباؤها عن العمليات الآتية:(المادة 59 من القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية)

أ. توظيف المتوفرات المالية للدولة.

ب. إصدار وتحويل وتسديد الإقتراضات.

ج. تسيير الأموال المودعة من قبل المكتتبين لدى الخزينة.

د. خصم وقبض السندات مهما كانت طبيعتها الصادرة لصالح الدولة.

ومنه فإن تنفيذ العمليات السابقة وفقا للمادة 60 من القانون 18-15 تخضع للأحكام الاتية:

أ. يتم توظيف المتوفرات المالية للدولة وفقا للرخص السنوية العامة أو الخاصة التي يمنحها قانون المالية للسنة.

ب. لا يمكن منح أي مكشوف للمكتتبين المنصوص عليهم في النقطة ج من المادة 59 من نفس القانون السابق.

ج. يتم إصدار وتحويل وتسيير القروض وفقا للرخص السنوية العامة أو الخاصة التي يمنحها قانون المالية للسنة، وفي هذا الإطار يمكن القيام بما يأتي:

- عمليات اقتراض الدولة في شكل قروض وتسبيقات، وإصدار سندات ذات المدى القصير والمتوسط والطويل، بما في ذلك الشكل الاجباري لتغطية كل أعباء الخزينة.
- عمليات تحويل الدين العمومي أو إعادة التحويل أو توحيد دين الخزينة المستحق دفعه كاملا.

ووفقا للمادة 61 من القانون 18-15 فإن عمليات إيداع وسحب الأموال من الخزينة العمومية تنفذ طبقا للأحكام المطبقة على كل عملية من هذه العمليات، ولقواعد المحاسبة العمومية.

كما أن قانون المالية وفقا للمادة 62 من نفس القانون السابق هو من يحدد أصناف الهيئات والمؤسسات العمومية التي يتعين عليها إيداع متوفراتها المالية كليا أو جزئيا لدى الخزينة، ويحدد أيضا شروط دفع فائدة هذه الايداعات وردها.

– وعليه فإن عمليات الخزينة تتمثل في كافة حركات الأموال نقدا، والقيم القابلة للتعبئة، وحسابات الإيداع، والحسابات الجارية، وحسابات الديون –المستحقة للهيئات العمومية أو عليها.

– كما تبين عمليات الخزينة الأموال المودعة لفائدة الخواص، والأموال الداخلة إلى الصندوق والخارجة منه مؤقتا، وعمليات التحويل.

– تنفذ عمليات الخزينة من طرف المحاسبين العموميين.

– تسجل في حسابات (حسب طبيعتها)، تستقبل الأرصدة الدائنة أو المدينة أي الموارد والأعباء الناتجة عن تنفيذ هذه العمليات.

اعتمادا على ما سبق فإن عمليات الخزينة تنصب أساسا على:

- تسيير الأموال والقيم الخاصة بالهيئات العمومية أو المودعة لديها من طرف الغير.
- وكذا على بعض العمليات المتعلقة بالقروض العمومية.

ومنه فإن عمليات الخزينة تتمثل في كافة حركات الأموال نقدا، والقيم القابلة للتعبئة، وحسابات الإيداع، والحسابات الجارية، وحسابات الديون –المستحقة للهيئات العمومية أو عليها (المادة 12 من قانون المحاسبة العمومية، والمادة 40 من المرسوم التنفيذي رقم91-313).

1.2.**الجانب المتعلق بتسيير الأموال والقيم ويخص:**

- ✓ مبدأ وحدة الخزينة.
- ✓ حركات الأموال.
- ✓ مشكلة توازن الخزينة وفيها (سندات الخزينة، الايداعات الاختيارية والاجبارية، القيم القابلة للتعبئة، سلفيات البنك المركزي).

2.2.**الجانب المتعلق بالقروض العمومية:** ويخص عملية الإصدار وكذا منح التسبيقات والقروض.

3.عمليات الممتلكات: وفقا للمادة 74 من القانون 23-07 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي فإن ممتلكات الأشخاص المعنوية المذكورة في المادة الأولى من نفس هذا القانون تتشكل من مجموع الأصول المالية وغير المالية.

حيث تتشكل الأصول المالية من مجمل الأموال المتاحة والودائع المالية تحت النظر والآجلة والأوراق المالية والمستحقات على الغير.

كما تتشكل الأصول غير المالية من مجموع الممتلكات المادية وغير المادية.

وفي نفس السياق أقرت المادة 75 من نفس القانون السابق على أنه مع مراعاة صلاحيات إدارة أملاك الدولة يخضع تسيير الممتلكات غير المالية للأشخاص المعنوية المذكورة في المادة الأولى من نفس هذا القانون إلى اختصاص كل آمر بالصرف في حدود الجزء من الممتلكات الذي يسيره.

الجواب الثاني:(04ن)

إن مسؤولية المحاسب العمومي كبيرة وثقيلة، لذلك يمنحه القانون امتيازات وظيفية وشخصية مقابلة.

- قبل التعيين في منصب المحاسب العمومي يجرى تحقيق حول السيرة الذاتية.
- يجب أن تكون له أقدمية في شغل الأمور المحاسبية.
- يجب أن يغطي احتياجاته المادية ولو جزئيا (سكن وظيفي مثلا)
- ضمان المسار المهني والترقية.
- تسمية المحاسب العمومي تكون عن طريق وزير المالية، وهذا ما يجعله بعيدا عن تدخلات الإدارة الخارجية فهو خاضع مباشرة لسلطة وزير المالية.

المحاسب العمومي محمي من قِبل قانون الوظيف العمومي حيث تنص المادة 19 من المرسوم 59/85 على أن المؤسسة أو الإدارة العمومية الملحق بها المحاسب العمومي، تحميه من جميع التعديات التي يتعرض لها من الغير، فتقوم بتتبع الأشخاص المتسببين في الضرر (الوكيل القضائي للخزينة)، ويمكن له الحصول على تعويضات من وزير المالية بالنسبة للأضرار التي تعرض لها من الآخرين.

وعليه فإذا قامت مسؤولية المحاسب العمومي المالية فإنه بإمكانه الاستفادة من إجراءين لحمايته وذلك حسب المادة 113 من القانون 23-07 التي نصت على أنه يمكن للوزير المكلف بالمالية منح إبراء من المسؤولية أو إعفاء جزئيا أو كليا من تصفية باقي الحساب المنطوق به في حق المحاسبين العموميين ومفوضيهم والأعوان الموضوعين تحت سلطتهم وكذا الوكلاء الماليين، في حالات إثبات حسن النية أو حالات القوم القاهرة.

أ. الإعفاء من المسؤولية: حسب المادة 38 من القانون 12/91 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1992 فان المحاسب العمومي يمكن أن يستفيد في حالة قيام مسؤوليته المالية من إعفاء من المسؤولية وهذا في حالة إثباته أن الخطأ كان ناجم عن القوى القاهرة.

ب. الإبراء المجـــاني: تنص الفقرة الثانية من المادة 46 من القانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية على أن المحاسب العمومي القائمة مسؤوليته المالية يمكن أن يستفيد من إبراء مجاني كامل أو جزئي في حالة إثباته لحسن النية.

الجواب الثالث:(04ن)

المقصود بعبارة "توفير المعلومات اللازمة لأغراض الرقابة" هي الرقابة على الموارد الاقتصادية المخصصة للوحدات الحكومية والمحافظة على هذه الموارد، وذلك باستخدام المعلومات والأدوات التي يوفرها النظام المحاسبي من خلال الدليل المحاسبي، وكذا اللوائح المالية التي تحدد الضوابط المختلفة للتصرف في الموارد والإجراءات اللازمة ونظام الرقابة الداخلي والمراجعة الداخلية ويطلق على هذا النوع من الرقابة "الرقابة المالية".

على هذا الأساس على الطالب هنا تدعيم ما ذكر أعلاه من خلال التحدث على الرقابة التي يمارسها أعوان المحاسبة العمومية (الأمر بالصرف والمحاسب العمومي والتي هي في الأصل رقابة متبادلة) وذلك تحديدا في مجال العمليات على النفقات العامة عبر مراحلها الادارية والمحاسبية ومرورا بطبيعة الحال بعون ثالث مهمته الأساسية الرقابة على النفقات العامة الملتزم بها والمتمثل في المراقب الميزانياتي.

جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي -تيسمسيلت- كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير		التصحيح النموذجي الامتحان العادي: السداسي الأول المقياس: تحليل السلاسل الزمنية السنة أولى ماستر: اقتصاد نقدي ومالي السنة الجامعية: 2024-2025

التمرين الأول: (6 نقاط)

1. إيجاد مركبة الإتجاه العام باستخدام طريقة المعادلة الانحدارية

➢ $\hat{y}_t = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 . t$

$$\hat{\beta}_1 = \frac{\sum y_t . t - n . \bar{y} . \bar{t}}{\sum t^2 - n . \bar{t}^2} = \frac{(695) - (6).(29.16).(3.5)}{(91) - (6).(3.5)^2} = 4.71$$

$$\hat{\beta}_0 = \bar{y} - \hat{\beta}_1 . \bar{t} = 29.16 - (4.71).(3.5) = 12.67$$

$$\hat{y}_t = 12.67 + 4.71 . t$$

t	2018	2019	2020	2021	2022	2023
y_t	15	20	35	30	35	40
$\hat{y}_t$	17.38	22.08	26.81	31.52	36.24	40.95

4 ن

1- التنبؤ بعدد المواليد في سنة 2024، 2025.

➢ التنبؤ بمواليد سنة 2024

$$\hat{y}_{2024} = 12.67 + (4.71).(7) = 45.64$$

التنبؤ بمواليد سنة 2025

$$\hat{y}_{2025} = 12.67 + (4.71).(8) = 50.35$$

2 ن

التمرين الثاني: (08 نقاط)

2. التأكد من وجود المركبة الفصلية في السلسلة الزمنية عند مستوى معنوية5%

	➢ $S_T = \sum_{j=1}^{p}\sum_{i=1}^{N}(Y_{ij} - \bar{Y}_{..})^2$ $S_T = (19-31.66)^2 + (23-31.66)^2 + (31-31.66)^2 + (31-31.66)^2 + (41-31.66)^2 + (45-31.66)^2$ $S_T = 501.3$ $S_P = N\sum_{j=1}^{p}(Y_{.j} - \bar{Y}_{..})^2$ $S_P = 3[(24.33-31.66)^2 + (39-31.66)^2]$ $S_P = 322.77$ $S_A = P\sum_{i=1}^{N}(Y_{i.} - \bar{Y}_{..})^2$ $S_A = 2[(25-31.66)^2 + (32-31.66)^2 + (38-31.66)^2]$ $S_A = 169.3$ $S_T = S_A + S_P + S_R \Leftrightarrow S_R = S_T - S_A - S_P$ $S_R = 501.3 - 322.77 - 169.3 \Leftrightarrow S_R = 9.73$	2 ن
	الفرضيات H_0: السلسلة الزمنية لا تحتوي على المركبة الفصلية H_1: السلسلة الزمنية تحتوي على المركبة الفصلية $F_c = \frac{S_P/(P-1)}{S_R/(N-1)(P-1)} = \frac{322.77/(2-1)}{9.73/(3-1)(2-1)} = 66.31$ $F_{(1;2)}^{0.05} = 18.52$ نلاحظ أن $(F_c = 66.31) > (F_{(1;2)}^{0.05} = 18.52)$ وبالتالي نرفض الفرضية H_0 عند مستوى معنوية 5%، أي أن السلسلة الزمنية تحتوي على المركبة الفصلية.	3 ن

3. التأكد من وجود مركبة الاتجاه العام في السلسلة الزمنية عند مستوى معنوية 5%

➢	**الفرضيات:** السلسلة الزمنية لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام: H_0 السلسلة الزمنية تحتوي على مركبة الاتجاه العام: H_1 $F_c = \frac{S_A/(N-1)}{S_R/(N-1)(P-1)} = \frac{169.3/(3-1)}{9.73/(3-1)(2-1)} = 17.41$ $F_{(2;2)}^{0.05} = 19$ نلاحظ أن $(F_c = 17.41) < (F_{(2;2)}^{0.05} = 19)$ وبالتالي نقبل الفرضية H_0 عند مستوى معنوية 5%، أي أن السلسلة الزمنية لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام.	3 ن

<u>التمرين الثالث</u>: (6 نقاط)

1. دراسة استقرارية النموذج الأول

➢ ➢ ➢	$E(Y_t) = E(\varepsilon_t - \theta_1\varepsilon_{t-1}) = 0$ $V(Y_t) = E[Y_t - E(Y_t)]^2 = E[\varepsilon_t - \theta_1\varepsilon_{t-1}]^2 = \sigma^2(1+\theta_1^2)$ $COV(Y_t) = E[(Y_t - E(Y_t))(Y_{t-k} - E(Y_{t-k}))]$ $= E[(\varepsilon_t - \theta_1\varepsilon_{t-1})(\varepsilon_{t-k} - \theta_1\varepsilon_{t-1-k})]$ $= E[\varepsilon_t\varepsilon_{t-k} - \theta_1\varepsilon_t\varepsilon_{t-1-k} - \theta_1\varepsilon_{t-1}\varepsilon_{t-k} + \theta_1^2\theta_1\varepsilon_{t-1}\varepsilon_{t-1-k}]$ $COV(Y_t) = \gamma_k = \begin{cases} \sigma^2(1+\theta_1^2) & k=0 \\ -\theta_1\sigma^2 & k=1 \\ 0 & k \geq 2 \end{cases}$ نلاحظ أن التوقع والتباين ثابتين كما أن التباين المشترك يعتمد على الفجوة الزمنية k ولا يعتمد على الزمن وبالتالي فإن النموذج الأول مستقر.	3 ن

2. دراسة استقرارية النموذج الثاني

➢	$E(Y_t) = E(\beta_0 + \beta_1 t + \varepsilon_t) = \beta_0 + \beta_1 t$ نلاحظ أن التوقع يعتمد على الزمن t وبالتالي فإن النموذج الثاني غير مستقر لأجل جعل النموذج الثاني مستقر نقوم بتقدير $\hat{Y}_t = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 t$ باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ثم نقوم بحساب القيم المقدرة $\hat{Y}_t$ ونطرحها من القيم الأصلية للسلسلة Y_t لنحصل على بواقي التقدير والتي هي عبارة عن سلسلة مستقرة	1.5 ن

3. دراسة استقرارية النموذج الثالث

	$E(Y_t) = E(Y_{t-1} + \varepsilon_t) = E(Y_{t-1})$ $V(Y_t) = E[Y_t - E(Y_t)]^2 = E[Y_{t-1} + \varepsilon_t - E(Y_{t-1})]^2$ $= E[Y_{t-1} + \varepsilon_t - E(Y_{t-1})]^2$ $= E\left[\left(Y_{t-1} - E(Y_{t-1})\right)^2 + \varepsilon_t^2 - 2.\left(Y_{t-1} - E(Y_{t-1})\right).\varepsilon_t\right]$ $= V(Y_{t-1}) + \sigma^2$ نلاحظ أن $V(Y_t) \neq V(Y_{t-1})$ وبالتالي فإن التباين غير ثابت أي أن النموذج الثالث غير مستقر. لأجل جعل النموذج الثالث مستقر نستخدم الفروقات من الدرجة الأولى بحيث نطرح Y_{t-1} من طرفي المعادلة كالتالي: $Y_t - Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-1} + \varepsilon_t = \varepsilon_t$ $\varepsilon_t \sim BB(0\,;\,\sigma^2)$	1.5 ن